

حوكمة الشركات وإمكانية الاستفادة منها لزيادة الشفافية في قطاع الصناعة النفطية -منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموذجا-

Corporate Governance and the possibility of benefiting from it to increase transparency in the
Oil industry
- The Middle East and North Africa (MENA) Region -

د/شوقي جدي¹

¹ جامعة العربي التبسي -تبسة-، ch.djeddi@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2019/12/ 31

تاريخ القبول: 2019/12/ 02

تاريخ الاستلام: 2019/04/ 14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مدى معرفة مفهوم حوكمة الشركات، والبحث في كيفية التأسيس لمبادئها وكيفية الاستفادة منها في ارساء الشفافية بقطاع هام واستراتيجي يتمثل في الصناعة النفطية، وتم الاعتماد على دراسة نظرية مع التحليل لتحقيق هذه الغاية ولقد أظهرت نتائج الدراسة على وجود دور كبير وهام لمبادئ حوكمة الشركات في زيادة الشفافية في قطاع الصناعة النفطية عموما ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خصوصا.
كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، الشفافية، الصناعة النفطية.

تصنيف JEL : G3, G39

Abstract:

This study aims at understanding the concept of corporate governance and research in how to establish its principles and how to benefit from them in establishing transparency in an important and strategic sector in the oil industry and relying on a theoretical study with analysis to achieve this objective. Companies in increasing transparency in the oil industry in general and the Middle East and North Africa region in particular.

Keywords: Corporate Governance ; Transparency; Oil Industry.

Jel Classification Codes: G3, G39.

1. مقدمة:

زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح ، هذا الاهتمام بالشفافية وإفصاح -في الواقع- لم يأت من فراغ، حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح تعتمد وبشكل كبير في قراراتها الاستثمارية والإدارية على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات وكذلك فهو يشوش ويعطي صورة غير واضحة لأصحاب المصالح، ولذلك يعتبر التزام الشركات بالشفافية والإفصاح من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي، والاهتمام به ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والبيانات في كل من مناحي الحياة .

وتعتبر الصناعة النفطية وخاصة تلك الموجودة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكبر الصناعات في العالم، وتقوم الصناعة النفطية باكتشاف، استخراج، تكرير وشحن النفط أو ما يسمى الذهب الأسود، هذه الصناعة التي تتداخل فيها شركات قد تكون عالمية أو شركات محلية عملاقة، ومن ثم وجب على هذه الشركات القيام بالإفصاح عن أعمالها والإعلان عن نتائجها بكل شفافية حتى يتسنى لأصحاب المصالح استخدامها، كما يضمن الإفصاح والشفافية معرفة شعوب المنطقة لكيفية استغلال ثروته النفطية، وتعتبر حوكمة الشركات آلية جديدة تضمن إذا تم تطبيقها بشكل سليم النفع الكبير من خلال زيادة الشفافية في قطاع الصناعة النفطية. ومنه نطرح السؤال التالي: " كيف تساهم حوكمة الشركات في زيادة الشفافية على مستوى الصناعة النفطية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ "

ومن الإشكالية أعلاه يمكن طرح التساؤلات الجزئية التالية:

- ماذا يقصد بحوكمة الشركات؟
 - ما هو مفهوم الصناعة النفطية؟
 - ما هي خطوات تطبيق حوكمة الشركات في الشركات النفطية العاملة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- وللوصول للإجابة على التساؤل المطروح تم يمكن الاعتماد على الفرضية التالية في هذا البحث: ان غرس ممارسات حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى زيادة الشفافية والفصاح مما يعزز ثقة الجمهور عموماً والاطراف ذات المصالح خصوصاً بنزاهة الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يساعد على ضمان تحقيق دول المنطقة لأفضل عائد على استثماراتها النفطية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

وللإجابة على الإشكالية ونظر لطبيعة موضوع البحث والوصول إلى كافة تطلعاته، كان من الضروري الاعتماد على المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم عامة متعلقة بمفهوم حوكمة الشركات، والصناعة النفطية وكذلك للعلاقة بينهما.

بناء على موضوع هذا البحث، وفي حدود إشكاليته، جاء تقسيم البحث كما يلي:

المحور الأول: الإطار الفكري لحوكمة الشركات: حيث تم تقسيمه بدوره إلى ثلاث عناصر جزئية عالج الأولى " تعريف حوكمة الشركات "، أما في الثاني فقد تم التعرف فيه إلى " أهمية، خصائص، مقومات ومحددات حوكمة الشركات "، كما تم التعرف على " معايير حوكمة الشركات " في الجزئية الثالثة:

المحور الثاني: حوكمة الشركات والصناعة النفطية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حيث تم تقسيمه إلى جزئين اثنان عالج العنصر الأول " مفهوم الصناعة النفطية"، أما العنصر الثاني فقد تم التعرف فيه إلى " حوكمة الشركات وزيادة شفافية الشركات العاملة في الصناعة النفطية في دول المشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

1. الإطار الفكري لحوكمة الشركات

مصطلحات الحوكمة، الحاكمية، الحكمانية والحكم الراشد.. والقائمة تطول، تدل بشكل أو بآخر على ما يسمى بمصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance)، وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002. وقد اتفق الباحثون والممارسون وبالأجماع على أهمية تطبيق حوكمة الشركات بعد الازمة المالية العالمية سنة 2007¹، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وسيتم في هذا المحور التطرق إلى الإطار الفكري لحوكمة الشركات من خلال النقاط التالية:

2.1. تعريف حوكمة الشركات:

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين أطراف في الشركات. كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد له لمصطلح حوكمة الشركات وذلك راجع لحدائث هذا الاصطلاح، وكذلك للزوايا العديدة التي يرى منها هذا المصطلح، وسيتم في هذا المطلب التطرق إلى بعض التعريفات كما يلي:

- تعتبر حوكمة الشركات " مفهوم توسع ليشمل مسائل الواجبات الأخلاقية للموظفين بالمؤسسة، والمجتمعات المحلية، وحتى العالم بأسره. وتهتم بكيفية وخبايا إدارة المؤسسات من حيث متابعة العمليات المالية والمحاسبة والمسؤوليات والممارسات التنفيذية وتشمل النشاط البيئي، وممارسات التوظيف، والسياسية الأخرى للشركة"².
- وكتعريف آخر لحوكمة الشركات، يمكن القول أن: " حوكمة الشركات عبارة عن نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة المنظمات، ويهدف إلى حماية حقوق حاملي الأسهم، والمساواة بينهم، وتحقيق العدالة، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح لهم جميعاً، وتحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم وحقوقهم"³.
- كما تعرف حوكمة الشركات كذلك بأنها: "معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملت السندات والعمال وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية اللازمة"⁴.
- كما يعرف مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE حوكمة الشركات كما يلي: "هي الإطار التي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواجبي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة"⁵.

2.1 أهمية، خصائص، مقومات ومحددات حوكمة الشركات

بعد أن تم التعرف على مفهوم حوكمة الشركات في المطلب السابق، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى الأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم والخصائص والمقومات التي تمتاز بها حوكمة الشركات، ثم سيتم التطرق إلى محددات تطبيق حوكمة الشركات.

1.2.1. أهمية حوكمة الشركات

في الآونة الأخيرة، تعاضمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات حيث تعمل هذه الأخيرة على تحقيق كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة؛ مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة، و تنامي أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات للآتي:⁶

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم؛ مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزي أقلية الأسهم؛
- تعظيم القيمة السهمية للمؤسسة، وتدعيم تنافسية المؤسسات في أسواق المال العالمية؛ وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي... الخ؛
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك؛
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال؛ وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودراً حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

2.2.1. خصائص ومقومات حوكمة الشركات

بعد التعرف على أهمية حوكمة الشركات، وجب التطرق إلى خصائصها التي تعبر عن السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات، ثم التطرق إلى مقومات الحوكمة التي تعتبر الدعائم الأساسية التي يجب توفرها حتى يكون تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة أمراً ممكن، وسيتم التطرق إلى محتويات هذا الفرع في ما يلي:⁷

1.2.2.1. خصائص حوكمة الشركات:

- المسؤولية أمام مختلف الأطراف؛
- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين؛
- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية؛
- حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

2.2.2.1. مقومات حوكمة الشركات:

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية؛
- وجود لجان أساسية تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية؛
- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية؛
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات؛
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

3.2.2.1. المحددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية. وسيتم التطرق فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:⁸

- المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.
- المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

3.1. معايير حوكمة الشركات

لقد سعت العديد من الهيأة الدولية لوضع أهم مبادئ حوكمة الشركات، ولعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، كانت من بين تلك المنظمات التي أصدرت في عام 1999 إطارا تفصيليا (تمت مراجعته عام 2003) اقترحت فيه مبادئ حوكمة الشركات، هادفة بذلك مساعدة دول المنظمة وكذلك الدول الأخرى لوضع الأطر القانونية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات سواء الشركات الخاصة أو شركات القطاع العام أو المختلطة، أو الشركات المدرجة أو غير المدرجة بأسواق المال. لقد شمل الإطار خطوطا إرشادية لدعم قرارات إدارة الشركات من جهة ولدعم كفاءة أسواق المال من جهة أخرى⁹. والمبادئ ليست ملزمة، ولا تهدف إلى تقديم صفات جاهزة للتشريع الوطني، بل إنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقه، أو الغرض منها هو أن تكون نقطة مرجعية ويمكن لصناع القرار الاقتصادي استخدامها عندما يقومون باختبار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات التي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية و الثقافية الخاصة، كما يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عندما يقومون بتطوير ممارساتهم، وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في:¹⁰

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة؛
- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحقوق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقوقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء؛
- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير؛
- مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2. حوكمة الشركات والصناعة النفطية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات العاملة في مجال الصناعة النفطية وخاصة بعد الأزمة المالية الاقتصادية الحالية إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في مجال الصناعة النفطية في ظل عولمة وتدويل سوق الطاقة وتزايد أحجام المشروعات نتيجة إجراء العديد من عمليات الدمج بين العديد من الشركات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ويمكن للحوكمة الشركات أن تلعب دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع الصناعة النفطية، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات، وتدعيم الاستثمارات النفطية وزيادة قدراتها، وتفعيل عمليات الاستكشاف، مما يؤدي إلى الارتقاء بهذه الصناعة الإستراتيجية، مما ينعكس بالإيجاب في زيادة التنمية الاقتصادية، وسيتم التطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الصناعة النفطية، ودور حوكمة الشركات في زيادة شفافية الشركات العاملة في قطاع الصناعة النفطية.

1.2 مفهوم الصناعة النفطية:

قبل التطرق لانعكاسات حوكمة الشركات على الصناعة النفطية، وجب التعرف على مفهوم الصناعة النفطية من خلال التطرق إلى مفهوم النفط، نشأته، أنواعه، كما سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تعريف الصناعة النفطية والعناصر المكونة لها.

1.1.2. مفهوم النفط: النفط أو البترول (كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر و "أوليوم" والتي تعني زيت)، ويطلق عليه أيضاً الزيت الخام، كما أن له اسم آخر "الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية. وأحياناً يسمى نافثاً، من اللغة الفارسية ("نافث" أو "نافاتا" والتي تعني قابليته للسريان). وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربورات، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان لآخر، ويعتبر النفط مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهام للغاية، ويعتبر المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية، بما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، اللدائن¹¹.

2.1.2. نشأة النفط: ينشأ النفط من مجموع الأحياء المدفونة جثث لا تحصى من العضويات البحرية ونباتية تراكمت في القاع مع مواد صخرية متفتتة على شكل أوحال وقد دفنت هذه المواد العضوية منذ آلاف السنين حيث كانت تعيش قديما في مياه مالحة و بحيرات و الدليل على ذلك وجود مياه مالحة في مناطق تنقيب البترول أو أثناء الحفر إضافة إلى وجود حفريات بحرية.¹²

3.1.2. تصنيف أنواع النفط حسب درجة الكثافة: تم خلال مرحلة الصناعة النفطية تطوير مقياس يعتمد على درجة الكثافة، وفقا للمعيار الذي حدده معهد البترول الأمريكي - API - وذلك لاستخدامه كمقياس عام للسوق، ولمنح كل نوع من النفوط المختلفة درجة معينة على المقياس السابق. ويكتسي المقياس السابق أهمية تجارية لعلاقته بتقييم سعر النفط الخام وبالأخص بعد أن تحولت أسعار النفط في العالم من الطبيعة الحساسة خلال فترة سيطرة شركات النفط العالمية على الصناعة النفطية إلى أسعار تتأثر بعوامل العرض والطلب في السوق، وهذا بعد استعادة البلدان المنتجة لثرواتها الطبيعية في سبعينيات القرن الماضي. وجرت العادة في الصناعة النفطية على القيام بالتقسيم التالي:¹³

- النفط الخفيف: مثل النفط العربي الخفيف، نفط صحاري بلاند الجزائري، نفط البصرة الخفيف؛
- النفط المتوسط: مثل النفط العربي المتوسط؛
- النفط الثقيل: مثل نفط إيران الثقيل ونفط السعودية الثقيل.

وقد تم الاعتماد على مجموعة من النفوط العالمية للاستدلال بها عند تقييم سعر النفط، وتسمى هذه الأنواع بـ "نفوط الإشارة" ومن أهمها وأشهرها على الإطلاق ما يلي:¹⁴

- خام برنت البريطاني؛
- خام غرب تكسس الأمريكي؛

4.1.2. تعريف الصناعة النفطية: تعتبر الصناعة النفطية مجموعة من العمليات والنشاطات الواعية والمنظمة ذات الطابع الصناعي الحقيقي، والتي تسعى لتحقيق قيمة مضافة، والتي تستهدف استكشاف، تهيئة، حفر، استخراج، تكرير، نقل وتخزين النفط، وتعتبر الصناعة النفطية من أكبر الاستثمارات على المستوى العالمي من حيث الأهمية، حيث أنها تسمى في العادة بالصناعة الإستراتيجية، ذات المدى الزمني الطويل، وتستهلك هذه الصناعة أغلفة مالية ضخمة، وقد يتم تنفيذ هذه الصناعة من قبل شركات أجنبية مثل شركة شيل، هالبارتن وأكسون موبيل أو شركات محلية مثل شركة سونطراك في الجزائر ارمكو في السعودية ، أو بالاعتماد على الشراكة.

5.1.2. أقسام الصناعة النفطية: تتنوع الصناعة النفطية وفق تقسيم معين، وتختلف هذه الأقسام من بلد لآخر، وفق حجم الاستثمارات، أو حسب التطور التكنولوجي فيها، وتعتبر أقسام الاستثمارات النفطية معيارا لمعرفة مدى تطور الصناعة النفطية في البلد المنتج للنفط، وهذا بمقارنته ببلد آخر، وتنقسم الصناعة النفطية وفق ما يلي:¹⁵

- الصناعة الموجهة للاستكشاف والإنتاج؛
- الصناعة الوسطى: التخزين والنقل والشحن؛
- الصناعة في مجال التكرير.

2.2. حومكة الشركات وزيادة شفافية الشركات العاملة في الصناعة النفطية في دول المشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تعاني عادة الشركات المحلية والدولية العاملة في قطاع الصناعة النفطية من ظاهرة الفساد الإداري والمالي وعدم الإفصاح، مما يجعلها مجهولة وغير شفافة في نظر شعوبها، لذا أصبح من الضرورة البحث عن أدوات لمنع مثل هذه الظواهر، وأحد هذه

الأدوات هو نظام حوكمة الشركات، وهو أداة رقابية ساهمت بتقليل الفساد بمختلف أنواعه، ولذلك وجب تطويع نظام حوكمة الشركات ليتلاءم مع المؤسسة الحكومية والخاصة العاملة في قطاع النفط في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1.2.2. أهداف تطبيق نظام حوكمة الشركات في الشركات النفطية: تسعى الحوكمة من خلال مبادئها إلى تحقيق رفع الكفاءة وأداء الشركات النفطية، ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك الشركات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل الشركات النفطية ويمكن أجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة بما يأتي:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة الشركات النفطية للجهات المعنية؛
- زيادة ثقة الدول المستوردة في الصناعة النفطية في دول المنطقة مما يخفض من الشكوك الدائمة التي تسجلها الدول المستوردة للنفط على الشركات النفطية التي تقوم بإنتاجه؛
- زيادة جودة المعلومات المقدمة من طرف الشركات النفطية، مما ينعكس بالإيجاب على أسواق الطاقة في العالم؛
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة (ملكية الشعب) مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة؛
- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة للشركات النفطية؛
- زيادة الثقة في إدارة قطاع الصناعة النفطية بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

2.2.2. كيفية تطبيق نظام حوكمة الشركات في الشركات النفطية: تعتبر حوكمة الشركات منظومة قانونية وإجرائية متكاملة ويجب على الشركات النفطية إذا أرادت تطبيق هذه المنظومة أن تعتمد على مجموعة من الخطوات التي قد يسهل الاعتماد عليها من عملية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فيها، وهذه الخطوات مبينة في الشكل رقم (01):

3.2.2. نظام حوكمة الشركات في الشركات النفطية وضمان عملية الإفصاح: يعد مبادئ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق نظام حوكمة الشركات من خلال ضرورة توفر جميع المعلومات بدقة ووضوح وعدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب والإفصاح عن كافة البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء والملكية وأسلوب استخدام الصلاحيات وأن يتم الإفصاح عن المعلومات الآتية:

- مبادئ الشركة النفطية؛
- أهداف الشركة النفطية؛
- الرواتب والمزايا الممنوحة إلى المدراء العامين؛
- المخاطر التي من المتوقع أن تحيط بعمل الشركة النفطية؛
- البيانات المالية؛
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين؛
- هياكل وسياسات الحوكمة المعتمدة.

4.2.2. أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات النفطية العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هناك عدة طرق يمكن بها لحوكمة الشركات أن تساعد بها الشركات النفطية واقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على اجتذاب الاستثمار، وإن تدعم بها أساس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية.

- أن طلب الشفافية في عمليات الشركات النفطية، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة، وفي عمليات الشراء، وفي كافة ومختلف الأعمال، يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانِب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى تجفيف موارد الشركات النفطية ومحو قدرتها التنافسية، وإلى نفور المستثمرين بعيداً عنها؛
 - تساعد حوكمة الشركات في معرفة شعوب وصناع القرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمقدار ثروتهم النفطية من خلال الإفصاح الصحيح عن الاحتياطات النفطية دون اللجوء إلى التضخيم أو التصغير، كما توفر حوكمة الشركات المعلومات الشفافة والصحيحة عن عدد حجم الصناعة التكريرية وحجم المخزونات والطرق التي يصدر وينقل بها النفط إلى العالم؛
 - إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة الشركات النفطية من خلال مساعدة مديري الشركات ومجالس الإدارة على وضع إستراتيجية سليمة للشركة النفطية، وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة تدعو إليها حاجة الشركة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء. وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات النفطية على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها؛
 - أن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي إلى قيام نظام قوى لحوكمة الشركات يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في الصناعة النفطية الناتجة عن المضاربات، حتى في الدول التي لا يتم فيها تداول معظم أسهم شركاتها في بورصات الأوراق المالية. كما تسهل حوكمة الشركات من جهود الخصخصة في الدول التي تسعى إلى خصخصة شركاتها النفطية أو جزء منها، كما تساعد وتسهل من جهود الشراكة في مجال الصناعة النفطية وذلك نظراً لسهولة الحصول على المعلومات وشفافيتها؛
- أما ما هو أكثر، فإن غرس ممارسات حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها النفطية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

الشكل 1: خطوات تطبيق حوكمة الشركات في الشركات النفطية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات نظرية

5. خاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن الصناعة النفطية قطاع حساس واستراتيجي في نفس الوقت، يحتاج إلى كثير من الاهتمام والتطوير في جانبه الإداري والتنظيمي، من خلال البحث في الأساليب والطرق والمناهج الإدارية الحديثة التي تساهم في تحسين أداء الشركات والفاعلين العاملين في قطاع النفط، ومن بين الأساليب الحديثة المعتمدة في ذلك ما يسمى الحوكمة وأثرها الهام في زيادة شفافية الشركات العاملة في قطاع النفط.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- Sanjay Anand, *ESSENTIALS of Corporate Governance*, John Wiley & Sons, Hoboken, (New Jersey, 2008).
- Tricker Bob, *Corporate Governance, principles, Policies and practices*, Oxford university press, (third edition, Oxford, UK, 2015).

• المقالات:

- أبو العطا، نرمن، "حوكمة الشركات سبل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003.
- البرازي مظفر، "الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية: واقعه وأفاقه"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 34، عدد 124، الكويت، شتاء 2008.
- الرحيلي، عوض بن سلامة، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 22، عدد 1، 2008.
- علي رجب، "تطور فروقات الأسعار بين النفط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 33، عدد 123، الكويت، خريف 2007.
- يوسف، محمد حسن، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007.

• التقارير:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2004.

• مواقع الانترنت:

- محمد أحمد إبراهيم خليل، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية-دراسة نظرية تطبيقية-"، دليل المحاسبين، <http://jps-dir.com>.
- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، صناعة النفط، على الموقع الإلكتروني <http://ar.wikipedia.org>.

- Corporate Governance Concepts, Center for International Private Enterprise, Arabic Translation, 2003, Page 2, site web : www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

8. هوامش:

- 1 - Bob Tricker, Corporate Governance (principles, Policies and practices), Oxford university press, third edition, Oxford, UK, 2015, pp.3-4.
- ² -Sanjay Anand, ESSENTIALS of Corporate Governance, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2008, p,77.
- 3- عوض بن سلامة الرحيلي، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 22، عدد 1، 2008، ص، 170.
- 4- نرمين أبو العطا، "حوكمة الشركات سبل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003، ص.ص، 1-2.
- ⁵ - Corporate Governance Concepts, Center for International Private Enterprise, Arabic Translation, 2003, Page 2, site web : www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp
- 6 - نرمين أبو العطا، مرجع سابق، ص ص، 3-4.
- 7 - محمد أحمد إبراهيم خليل، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية-دراسة نظرية تطبيقية-"، دليل المحاسبين، <http://jps-dir.com>
- 8 - نفس المرجع السابق.
- 9 - محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007، ص ص، 6-7.
- 10 - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2004، ص 07.
- 11- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، صناعة النفط، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org>
- 12- نفس المرجع السابق.
- 13- علي رجب، "تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 33، عدد 123، الكويت، خريف 2007، ص ص: 11-12.
- 14- علي رجب، مرجع سابق، ص: 12.
- 15- مظفر البرازي، "الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية: واقعه وأفاقه"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 34، عدد 124، الكويت، شتاء 2008، ص ص: 155-156.